

الصلة ما بين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان

انتوني كيم

محلل سياسات في مركز التجارة العالمية والاقتصاد التابع لمؤسسة هيريتج الأمريكية



مؤسسة هيريتج الأمريكية

28 سبتمبر 2007



The Link Between Economic Freedom and Human Rights

by Anthony B. Kim

The Heritage Foundation

ترجمة: علي الحارس

في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حث الرئيس بوش أمم العالم على العمل سوية «لتحرير الناس من الطغيان والعنف، والجوع والأمراض، والأمية والجهل، والفقر واليأس»¹ وعكست تلك الرسالة الثقة المتينة التي يشعر بها الأمريكيون تجاه الحرية باعتبارها قوة أخلاقية تحريرية لكل الناس. إنها تمثل أساس الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان، وهي المحرك الذي يبعث الروح في نمو اقتصادي قابل للاستمرار ويؤمن

(1) خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، 25 سبتمبر 2007.

الصلة ما بين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان

مدخلا متوسعا لتحقيق الثروة لكل الناس أينما كانوا.

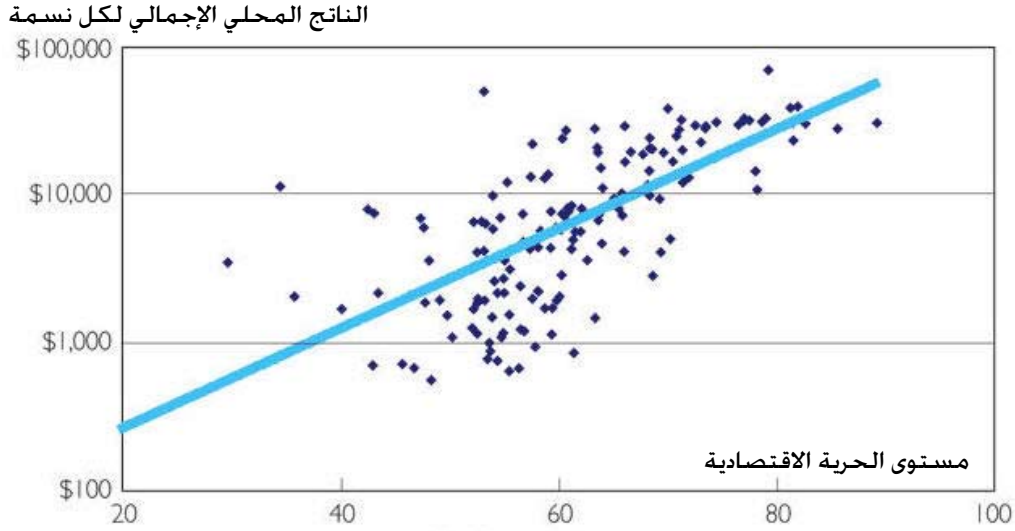
الحرية الاقتصادية تقوي الناس

تعتبر الحرية الاقتصادية عاملا ضروريا لضمان حقوق الإنسان. ويضمن تعزيزها ونشرها حقا طبيعيا للمرء لإنجاز ما يصبو إليه ومن ثم امتلاك القيم التي يصنعها. وقد قال امارتيا سين (Amartya Sen). وهو اقتصادي حائز على جائزة نوبل وله مساهمات مهمة في مجال الاقتصاد التنموي. ذات مرة: «تتكون التنمية من إزالة الأنواع المختلفة لاضطهاد الحرية والتي لا تترك أمام الناس إلا خيارا ضئيلا وفرص بسيطة للعمل في ما وصلوا إليه عبر التسلسل المنطقي للأحداث.»¹ إن الناس يشتهون التحرر من الفقر. ويشعرون بالجوع إلى الكرامة التي تحققها الإرادة الحرة. ومن خلال تقليص الحواجز المحيطة بهذه الحقوق الإنسانية الأساسية. يمكن لقوى الحرية الاقتصادية أن تخلق بيئة عمل يحق الناس فيها ما يحلمون به من نجاح. وبتعبير آخر: كلما عظم شأن الحرية الاقتصادية في أمة ما. كلما سهل للناس فيها أن يعملوا وبدخروا ويستهلكوا ويحفظوا في النهاية بحياة تتصف بالكرامة والسلام.

ونجد توثيقا جيدا لهذه العلاقة في تقرير (مؤشر الحرية الاقتصادية) الذي تصدره سنويا مؤسسة (هيريتج) وصحيفة (وول ستريت جورنال). وفيه قياس لمدى توفر الحرية الاقتصادية حول العالم. وهذا التقرير يقدم تعريفا للطاقة الكلية الهائلة التي تقدمها المكونات العشرة الرئيسية للحرية الاقتصادية عندما تعمل سويا. ومن هذه المكونات: الانفتاح على العالم. التدخل الحكومي المحدود. والسلطة القوية للقانون؛ وتؤكد النتائج العملية التي توصل إليها المؤشر أن تعزيز الحرية الاقتصادية ينشط الناس ويحسن مستوى المعيشة من خلال نشر الفرص على مستوى محلي وعالمي. وكما يتبين من الشكل (1) بشكل واضح. توجد علاقة وثيقة بين الحرية الاقتصادية والرفاهية. وفي الدول

(1) امارتيا سين: التنمية باعتبارها حرية؛ ص 12 من المقدمة.

الصلة ما بين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان



الشكل (1)

التي يعتبر فيها الاقتصاد «حرا» أو «حرا على الأعم» ينعم الناس هناك بمستوى أعلى بكثير بما يتعلق بمستوى المعيشة مقارنة بالناس الذين يعيشون في دول يكون فيها الاقتصاد «غير حر على الأعم» أو «مكبوت»¹

إن مواطني الدول التي تأسست على مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية ينعمون بنفاذية أكبر للحصول على الأفكار والموارد. وهما عنصران يعتبران القوتين اللتين تؤديان إلى أن «نقوم جميعا بالتبادل والتفاعل والتشارك»² في عالم تتزايد فيه الوشائج الرابطة بين أبحاثه يوما بعد يوم. وهذه النفاذية، وهي شكل آخر من أشكال الحرية الواعدة عمليا، تعتبر آلية ناقلة هامة تسمح بتطوير التنمية البشرية وترعى المشاركة الديمقراطية

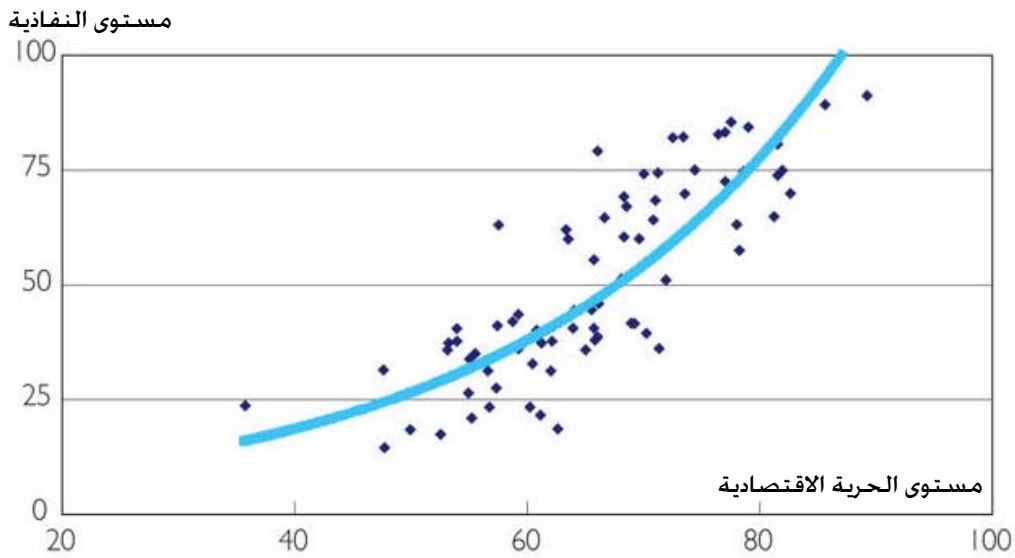
(1) يصنف اقتصاد الدول بحسب (مؤشر الحرية الاقتصادية) إلى ما يلي:

1. حر: إذا كان مستوى الحرية الاقتصادية 80-100%.
2. حر على الأعم: 70-79.9%.
3. معتدل الحرية: 60-69.9%.
4. غير حر على الأعم: 50-59.9%.
5. مكبوت: 0-49.9%.

(2) شركة فيديكس (FedEx) الأمريكية لخدمات الشحن: تقرير النفاذية، رخصتك لتغيير العالم: سبتمبر 2007، ج. 1.

الصلة ما بين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان

بشكل أفضل. وفي دراسة حديثة شملت الولايات المتحدة الأمريكية فوضت إجراءاتها ونشرها شركة فيديكس (FedEx) الأمريكية لخدمات الشحن. جرى فحص مستوى النفاذية الذي يتمتع به المواطنون والمنظمات والحكومة بالمقارنة مع العالم ككل ودول بعينها. وشملت الدراسة مجالات التجارة والاتصالات والأنباء ووسائل الإعلام والخدمات المعلوماتية في 75 دولة.¹



الشكل (2)

توجد صلة إيجابية وثيقة ما بين درجات الحرية الاقتصادية ومستويات النفاذية. وكما يبين الشكل (2) يسمح المستوى الأعلى من الحرية الاقتصادية للناس بامتلاك نفاذية أكبر إلى الوسائل الضرورية للنجاح كالأفكار الجديدة والموارد. إن حشد كل من: مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية ونفاذية أفضل إلى الأفكار والمعلومات، يؤدي إلى تقوية الناس وتحسن نوعية حياتهم وتوفير فرص أوسع للدول للاستفادة من التجارة العالمية.

ولارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية ارتباط إيجابي وثيق بمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، والذي يقيس العمر المتوقع ومستوى التعليم والعملية التعليمية ومعايير

(1) المصدر السابق.

الصلة ما بين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان

المعيشة في دول العالم. ومن خلال إنشاء نطاقات التزام أخلاقي وتطبيق الآليات اللازمة. أدت حالة الرفاهية التي جلبتها الحرية الاقتصادية إلى انخفاض مستوى الأمية (من خلال نفاذية أكبر إلى التعلم) وزيادة في معدل العمر المتوقع (من خلال النفاذية إلى خدمات صحية أفضل وإمدادات غذائية).

الحرية الاقتصادية تمهد الطريق للحرية السياسية

إن الجدل حول العلاقة ما بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والتساؤل حول علاقة السببية ما بينهما. كانت على نحو ما جدلاً خلافياً نظراً لتعقيد عملية التأثير المتبادل بينهما. ومع ذلك، فإن من الملاحظ بشكل جيد أن ما تؤدي إليه الحرية الاقتصادية من رفاهية اقتصادية يمكن له أن يعزز الحرية السياسية. وكما يرى ميلتون فريدمان، مبدع فكرة الحرية الاقتصادية، في كتابه (الرأسمالية والحرية):

تلعب الحرية الاقتصادية دوراً مزدوجاً في ترقية المجتمع إلى مرتبة مجتمع حر. فمن جهة تمثل الحرية في الإجراءات الاقتصادية مكوناً من مكونات الحرية كما يرى الكثير. إذن فالحرية الاقتصادية تشكل نهاية بنفسها. ومن جهة أخرى، تشكل الحرية الاقتصادية وسيلة لا بديل عنها باتجاه تحقيق الحرية السياسية.

وكما شهدنا في العقد المنصرم، سمح التقدم الاقتصادي المنجز من خلال الحرية الاقتصادية المتزايدة للمزيد من الناس بأن يناقشوا ويتبنوا وجهات نظر مختلفة وأكثر موثوقية. مما أدى في النهاية إلى أن تكون المجتمعات أكثر انفتاحاً واحتضاناً. ومع أن الانتقال كان أبطأ نوعاً ما مما كان يُؤمل له. فإن العملية ساعد عليها معركة الأفكار والنفاذية الأكبر للمعلومات. وذلك تحت إرشاد قوى الحرية الاقتصادية والإبداع. لقد جعلت الحرية الاقتصادية من الممكن للمصادر المستقلة للثروة أن تحقق التوازن في القوة السياسية وأن تنمي مجتمعا تعدديا. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الحرية الاقتصادية تقوم بتجذير وتعزيز الحرية السياسية والديمقراطية المستندة على اقتصاد السوق.

الصلة ما بين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان

الخلاصة

لقد جابت دواعي الحرية أنحاء العالم. لكن القوة المهيمنة للحرية الاقتصادية هي التي تبعث القوة في الناس. وتطلق القوى الشديدة للاختيار وتوفر الفرص. وتغذي حرياتهم. ومع استمرار القرن الحادي والعشرين في مسيرته. يجب على أبطال الحرية أن يواجهوا كلا من الايديولوجية الظلامية التي يعتنقها المتشددون. وهؤلاء الذين يريدون إعادة الأنماط الاشتراكية الفاشلة التي سادت في الماضي. إن الثقة بالحرية الاقتصادية كقوة تحريرية. والالتزام بها. يجب أن يستمر باعتبارها أساس المجتمعات المنفتحة وحقوق الإنسان.